موقف ألملك الحسن الثاني من التطورات السياسية في المغرب ١٩٩٣-١٩٩٨

الكلمات المفتاحية : الحسن الثاني ، المغرب ، سياسة

بحث مستل من رسالة ماجستير

سيف حسين علي الجميلي أ.م.د أحمد ماجد عبدالرزاق

جامعة ديالى/كلية التربية للعلوم الانسانية

saifhussen160@gmail.com Dr.Ahmad majaid@yahoo.com

الملخص

تعد عملية الإصلاح السياسي حاجة موضوعية ازدادت أهميتها مع ما واجهته المملكة المغربية من تحديات معقدة ومتنوعة داخلية وخارجية، ولا سيما في تسعينيات القرن العشرين، اذ ازدادت مطالبة الكتلة الديمقراطية، بالإصلاح السياسي ، وقد تجاوب الحسن الثاني مع تلك المطالب ، اذ طرح فكرة التناوب على السلطة في خطاب افتتاح مجلس النواب في الثامن من تشرين الاول١٩٩٣، وقد جرت مباحثات في الخامس من كانون الثاني١٩٩٥، حول تشكيل حكومة تناوب بقيادة المعارضة لكنها فشلت، ثم تبنى الحسن الثاني خيار الإصلاح الدستوري عندما أعلن في العشرين من آب ١٩٩٥، بأنه سيتم اجراء مراجعة دستورية تمس صلب الدستور والنظام التمثيلي في المملكة المغربية في غضون عام ١٩٩٦، رفعت أحزاب الكتلة الديمقراطية عام ١٩٩٦، مذكرةً إلى الحسن الثاني، في سياق تحقيق الاصلاح الدستوري، تضمنت المطالبة بدعم الحياة البرلمانية ، وقد جرت الانتخابات التشريعية المغربية في الرابع عشر من تشرين الثاني ١٩٩٧،ونتيجة لذلك كلّف الحسن الثاني عام ١٩٩٨، وزير المالية ادريس جطو، بإجراء لقاء مع الامين العام لحزب الاتحاد الاشتراكي عبدالرحمن اليوسفي نتج عنه استقبال الملك في الرابع من شباط ١٩٩٨، بقصر الرباط لعبدالرحمن اليوسفي وكلّفه بتشكيل الحكومة، وقد جرى الاعلان عن تشكيل حكومة التناوب المغربية في الرابع عشر من آذار ١٩٩٨.

المقدمة

عرفت المملكة المغربية في بداية التسعينات سلسلة من التغيرات، مست جوانب عديدة أجتماعية وسياسية واقتصادية، توجت ذلك بسلسلة من المباحثات أجراها الملك الحسن الثاني مع مختلف القوى السياسية، حيث عمل على السير ببلاده منذ عام ١٩٩٣ وحتى عام ١٩٩٨على النهج الديمقراطي، حيث قام بأجراء الانتخابات البرلمانية التشريعية،عام ١٩٩٣،

وطرحه فكرة التناوب على السلطة مع المعارضة في خطاب أفتتاح مجلس النواب الثامن تشرين الاول ١٩٩٣، وقام بتقريب الأحزاب المعارصة منه، واعطاء مزيد من الحريات السياسية وحرية الصحافة ومحاولته اقامة حكومة تناوب في المغرب منذ عام ١٩٩٤، لكنها فشلت ثم تجددت المباحثات مع المعارضة عام ١٩٩٥ حول تشكيل حكومة التناوب لكنها فشلت ايضأ وقام باصلاحات سياسية واسعة كان منها اقرار دستور عام ١٩٩٦، اذ اسس لقيامها بصورة تدريجية ونجح في قيادته للسياسة الداخلية للبلاد، وليس ادل ذلك من اقامة حكومة التناوب، بعد الانتخابات التشريعية التي أجريت عام ١٩٩٧، التي انتهت بفوز حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية المعارض، وتولي عبد الرحمن اليوسفي رئاسة حكومة التناوب المغربية في ١٤ اذار ١٩٩٨.

اولا: مبادرات الحسن الثاني للاصلاح السياسي ١٩٩٣-١٩٩٥

تعد عملية الإصلاح السياسي حاجة موضوعية ازدادت أهميتها مع ما واجهته المملكة المغربية من تحديات معقدة ومتنوعة داخلية وخارجية، ولا سيما في تسعينيات القرن العشرين، التي اوجبت أجراء إصلاحات سياسية[١]، اذ عانى المغرب في عقد الثمانينيات وبداية تسعينيات القرن العشرين من أزمات اقتصادية أسهمت في زيادة تفاقم المديونية الخارجية التي بلغت عام ١٩٨٣، بحدود ثلاثة عشر مليار وستمائة مليون دولار، كانت اغلب تلك الديون من صندوق النقد الدولي ، الذي باتت سياسة المغرب المالية مرتبطة به، وكان لتدهور الحياة الاقتصادية في المغرب انعكاس كبير على الحياة الاجتماعية الامر الذي ادى الى حدوث انتفاضات كبيرة قامت بها بعض من فئات المجتمع المغربي، ولاسيما في الأعوام ١٩٨١ و١٩٨٤ و١٩٩١، والتي تخللتها أعمال عنف حدثت بين القوات الحكومية والمتظاهرين من ابناء الشعب المغربي ،الامر الذي ادى الى ازدياد مطالبة الكتلة الديمقراطية، بالإصلاح السياسي [٢]، متبعة استراتيجية جديدة، وذلك عن طريق قيامها برفع مذكرات إلى الحسن الثاني، بينت له فيها ما كان يمر به المغرب من أزمات لا يمكن السكوت عنها، شملت تدهور في الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وبينت للملك من خلال تلك المذكرات الحلول المناسبة لتلك الازمات، الى جانب ذلك تبنت تلك الاحزاب شعار بناء دولة القانون وتأسيس التوافق والتوازن السياسي، ومن الجدير بالذكر ان تلك المذكرات كانت بمثابة مشاريع إصلاحية تهدف الى الخروج من الأزمة التي كان يمر بها

المغرب شعبا وحكومة، اذ انها كانت تبغي إلى تحقيق عدد من الاهداف كان في مقدمتها أمتصاص الغضب الشعبي القائم على النظام السياسي المغربي وكذلك تحسين صورة المغرب في الخارج ، نظراً لماحدث من قمع للاحتجاجات السلمية المطالبة بتحسين المعيشة التي حدثت في الفترات السابقة وكذلك تقييد حرية الاعلام وهذا لايتماشى مع مبدأ الديمقراطية ، ولاسيما في ضوء التحول العالمي نحو الديمقراطية وتكريس حقوق الأنسان[٣].

تجاوب الحسن الثاني مع عملية الاصلاح الديمقراطي في الحياة السياسية المغربية، اذ تعززت لديه القناعة بضرورة الإصلاح الديمقراطي كطريق لحل المشاكل ومواجهة التحديات التي كان يتعرض لها النظام السياسي المغربي، ونتيجة لذلك قام بطرح مجموعة من المبادرات التي كانت تهدف إلى حل ومعالجة المشاكل الى جانب تحريك الحياة السياسية وإعطائها دفعة نحو الانفراج السياسي مع احزاب المعارضة التي كانت تطالب بالإصلاح، فضلاً عن اتباعه استراتيجية الحوار والتواصل مع كافة الاطراف السياسية كطريق للإصلاح[٤].

طرح الحسن الثاني فكرة التناوب على السلطة بمشاركة الاحزاب المعارضة في خطاب افتتاح مجلس النواب في الثامن من تشرين الاول١٩٩٣، ودعا كلاً من الكتلة الديمقراطية المعارضة وبقية الاحزاب، إلى المشاركة في الحكومة وتقديم برنامجهم الحكومي، فكان ان طلبت الكتلة الديمقراطية من الحسن الثاني إلغاء الانتخابات غير المباشرة التي جرت في السابع من ايلول ١٩٩٣، لأنها لم تكن نزيهة، بسبب تدخل الجهاز الإداري وقيامه بتزوير نتائجها، وقد كانت تلك المطالبة وفقاً للدستور، وذلك ما أكده أحمد اليازغي أحد قيادي حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية في الخامس والعشرين من تشرين الاول١٩٩٣، اذ بين أن الملك بنص الدستور هو الممثل الأسمى وهو الضامن وفقا للفصل التاسع عشر من الدستور الذي يؤكد على صيانة حقوق المواطنين في اجراء انتخابات حرة ونزيهة، وقد تم تقديم التماس الى الحسن الثاني من قبل حزب الاتحاد الاشتراكي بضرورة تصحيح ما أفسده الجهاز الحكومي في عملية الانتخابات[٥].

كان رد الحسن الثاني على ذلك هو: ((أن الدستور واضح في مثل هذه الوضعية، إذ لا يخول للملك إلغاء نتائج الانتخابات وإنما خوله حل البرلمان))[٦].

نتيجة لذلك فشلت تلك المبادرة بسبب معارضتها للدستور وعدم التوافق في وجهات النظر بين الملك والمعارضة ممثلة بالأحزاب ، ولاسيما ان توجهات الحكومة المشرفة على الانتخابات كانت تمثل توجهات الحسن الثاني في وجوب حفظ التوازن بين القوى السياسية، والذي كان يعد الانتخابات أحد أهم الاستراتيجيات في سبيل اقامة توازن سياسي، وان ذلك التوازن لن يشكل أي قوة منافسة لمكانة الحسن الثاني وتوجهاته في مركزيته على السلطة[٧].

حرص الحسن الثاني على تحريك الحياة السياسية وعدم تنامي الخلافات السياسية بين المؤسسة الملكية وبين أحزاب المعارضة، وعلى الرغم من الاختلاف في وجهات النظر وفشل المبادرة الملكية، الا ان الحسن الثاني بادر بالسماح لحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية المعارض في تشرين الأول ١٩٩٣، من تنظيم مهرجان خطابي جماهيري في ذكرى اغتيال القيادي المهدي بن بركة[٨]،حيث ساعد ذلك الاجراء على تخفيف حدة الضغط مع الاحزاب المعارضة ولين موقفها تجاه المؤسسة الملكية ولاسيما تبعتها اجراءات اخرى منها اطلاق سراح بعض السجناء السياسين وتخيف الضغط على الاعلام ، حيث يعد ذلك المهرجان هو الأول من نوعه في المغرب، على الرغم من ان الحسن الثاني كان هو المتهم بتدبير عملية اغتيال المهدي بن بركة[٩].

اقترح الحسن الثاني في الثامن عشر من تشرين الاول١٩٩٣، على أحزاب الكتلة الديمقراطية المتمثلة كلأ من حزب الاستقلال والاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، وحزب التقدم والاشتراكية ومنظمة العمل الديمقراطي قبول المشاركة في تشكيلة الحكومة، فكان رد أحزاب الكتلة الديمقراطية على ذلك العرض الملكي برفع مذكرة اليه في الاول من تشرين الثاني١٩٩٣، حددت العناصر الضرورية للمشاركة في الحكومة، وأكدت فيها على أرساء مؤسسات ديمقراطية واحترام نزاهة الانتخابات وتشكيل حكومة مسؤولة ومنسجمة ومتضامنة[١٠].

يتبين لنا ان ذلك الرد كان بمثابة نقد بصورة غير مباشرة لمؤسسات الدولة بأنها مؤسسات غير ديمقراطية، ولاسيما عند اجراء الانتخابات والتي مثلت توجهات الحسن الثاني في أدارة الحكم نظرأ لما كان يحدث من تزوير لنتائج الانتخابات بتدخل الجهاز الاداري متمثل بوزارة الداخلية وبشخص الوزير ادريس البصري لصالح المؤسسة الملكية .

ايد الحسن الثاني في الثالث من تشرين الثاني١٩٩٣، رد الاحزاب على المذكرة السابقة وأبدى عدم اعتراضه على مطالبها، الا أنه أشترط المحافظة على أربع حقائب وزارية وهي الوزير الأول والداخلية والخارجية والعدل، مع الالتزام بضمان استقرار وزاري للحكومة الجديدة لمدة ثلاثة اعوام، لكن أحزاب المعارضة رفضت ذلك الشرط، فتم تشكيل الحكومة دون مشاركتها، بسبب عدم التوافق بين توجهات الحسن الثاني ومطالب أحزاب المعارضة حول التناوب(١١)، والتوافق بشأن تقاسم السلطة بين الطرفين وتجديد التواصل والحوار بينها في سبيل بناء الدولة الوطنية الديمقراطية، وقد اتضح ذلك من خلال سلوك كلا الطرفين سواء المعارضة أو الحسن الثاني، ففي ذكرى صدور وثيقة استقلال المغرب، أصدرت أحزاب المعارضة وثيقة أسمتها ((بيان من أجل الديمقراطية))، في الحادي عشر من كانون الثاني ١٩٩٤،عبرت فيها عن تصوراتها في الإصلاح السياسي، ركزت فيه على ضرورة نزاهة الانتخابات، والتي على ضوء نتائجها يتم تشكيل الحكومة، وعن طريق سلوك ذلك المسار يكون تمثيل أرادة الشعب المغربي(١٢).

حرص الحسن الثاني على ضمان استمرار ذلك الحراك السياسي للخروج من الأزمة، ولتحقيق ذلك الامر قام بإجراء عملية مصالحة وطنية مع احزاب المعارضة، واتبع أسلوب التدرج لتحقيق ذلك الامر، ثم تبعتها مجموعة من الإجراءات كان من أبرزها موافقته في الخامس من تموز١٩٩٤، على الغاء الظهير الملكي المتعلق بقمع التظاهرات المخالفة للنظام العام والمس بالاحترام الواجب للسلطة، الصادر في التاسع والعشرين من تموز ١٩٥٣، والذي اتخذته السلطات ذريعة للحد من الحريات العامة للمواطنين(١٣).

يعد ذلك التوجه من قبل الحسن الثاني محاولة لدعم الحوار مع أحزاب المعارضة، في سبيل السير نحو الإصلاح السياسي، ولإثبات حسن النية وإضفاء عنصر الصدق على السلوك السياسي، أصدر الحسن الثاني في التاسع من تموز١٩٩٤، العفو العام والشامل عن المعتقلين والمغتربين السياسيين، شمل اربعمائة واربع وعشرون شخصاً من السجناء السياسيين، فكان من نتائج ذلك الامر بمثابة عملية لإعادة بناء الثقة في الحياة السياسية المغربية بين الحكومة والمعارضة، التي كان من اهم نتائجها ظهور ردود افعال إيجابية من قبل أحزاب المعارضة، اذ رحبت بتلك المبادرات وبخطوات الانفراج السياسي في المغرب، فضلا عن تنازل الكتلة الديمقراطية عن بعض مطالبها بما ينسجم ومبدأ التعاقب على

السلطة، اذ أكدت على العدول عن المطالبة بإلغاء الانتخابات غير المباشرة وعن تشكيل لجنة لتقصي الحقائق حول استعمال المال الحرام أثناء الانتخابات فضلا عن ذلك تنازلت الكتلة الديمقراطية عن وضع شروط ومطالب مسبقة حول الإصلاح السياسي والدستوري واكدت بانها ستكتفي بوضع الإصلاحات في برامجها وستكون مسؤولة عن أنجازها(١٤).

تقدم الحسن الثاني في الرابع عشر من تشرين الاول ١٩٩٤، في اطار المبادرات الملكية والاستفادة من الأجواء السياسية الايجابية بإعادة العرض على أحزاب الكتلة الديمقراطية، بتأييد الحكومة وضمان استمرارية وجودها وعدم إسقاط البرلمان لمدة ثلاث اعوام ، وعلى الرغم من التقارب في وجهات النظر بين الحسن الثاني واحزاب المعارضة، الا ان موضوع عدم التعرض لصلاحيات الملك الخاصة بعدم تدخل أي جهة في صلاحيات وزارة الداخلية وشخص الوزير المكلف بإدارتها إدريس البصري، فكان ذلك الموضوع من المشاكل التي حالت من دون نجاح ذلك الحوار والتقارب، اذ وصف أحد قيادي المعارضة الخلاف بشأن وزارة الداخلية قائلاً: ((إن وضعيتها أصبحت غير طبيعية إذ تجمع السلطة الترابية والأمن والمجالس الجماعية والتعمير والبيئة بالإضافة إلى الإعلام، وهذا ما لا يمكن أن يستمر بهذا الشكل، لأن الوزارة تشكل في حد ذاتها حكومة موازية))(١٥).

جرت مباحثات في الخامس من كانون الثاني١٩٩٥، بين أحزاب الكتلة الديمقراطية المعارضة ومستشار الملك أحمد رضا جديرة، بتكليف من الملك حول تشكيل حكومة تناوب بقيادة المعارضة لكنها فشلت أيضاً، وقد وضع الحسن الثاني بتلك السياسة طريق الإصلاح وجعله ممكناً، ولاسيما ان الحوار كان مستمرا في ظل خيارات سياسية ودستورية متعددة كأداة لمعالجة الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية، التي بمجموعها تعد مشاريع وطنية تجمع كل أطراف العملية السياسية في المغرب، وتكون غير قابلة للمساومة لان المحافظة على المملكة المغربية هو فوق كل شيء(١٦).

ألقى الحسن الثاني خطاباً بمدينة الرباط في الثالث عشر من تشرين الأول ١٩٩٥، بمناسبة افتتاح السنة التشريعية ١٩٩٥–١٩٩٦، أكد فيه على السياسة الاقتصادية التي ستنتهجها المملكة المغربية، وعلى الخطة الخمسية والتي تبدأ من عام ١٩٩٥، وتستمر لغاية عام ٢٠٠٠، ونظراً لإقبال المغرب على شراكة مع الدول الأوربية في المجالات كافة، دعا

الحسن الثاني إلى رسم استراتيجية اقتصادية قوية ومحكمة، الى جانب التأكيد على الجانب التعليمي بكونه قوام المجتمع واساس بناء الدولة[١٧].

ثانيا: الحسن الثاني وموقفه من الاصلاح الدستوري عام ١٩٩٦

تبنى الحسن الثاني خيار الإصلاح الدستوري عندما أصدر ظهير ملكي شريف في العاشر من تشرين الثاني ١٩٩٥، بتنفيذ الدستور المراجع الذي نص على ان البرلمان المغربي يتكون من مجلسين هما مجلس النواب ومجلس المستشارين، الى جانب دعوة الحسن الثاني للأحزاب السياسية إلى اجراء حوار وطني شامل حول رسم استراتيجية اقتصادية في سبيل مواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية وفق مبدأ التراضي والتوافق والحوار[١٨].

رفعت أحزاب الكتلة الديمقراطية في الثالث عشر من نيسان ١٩٩٦، مذكرةً إلى الملك الحسن الثاني، في سياق تحقيق الاصلاح الدستوري، تضمنت المطالبة بدعم الحياة البرلمانية بما يضمن ممارسة حقّ المراقبة على الحكومة، وحق البرلمان في تشكيل لجان البحث والتقصي، الى جانب المطالبة بأن يتم اختيار أعضاء مجلس النواب من خلال الاقتراع العام ، فضلا عن احتفاظ الحكومة بقدر من الاستقلالية في تحديد برامجها، وإعطاء ضمانات حول اجراء انتخابات حرة نزيهة[١٩].

تم تعزيز تلك المذكرة بعدد من المقترحات الدستورية القانونية التي تخص إعادة النظر بصلاحيات الحكومة ومجلس النواب والسلطة القضائية [٢٠]، وحظيت تلك المطالب باهتمام شعبي واستجابة من قبل الحسن الثاني، إذ عرض على الشعب المغربي في الرابع والعشرين من آب ١٩٩٦، مشروع الدستور المغربي الجديد على ان يتم الاستفتاء عليه في الثالث عشر من أيلول ١٩٩٦[٢١]، ونشرت وسائل الاعلام المغربية المختلفة نص مشروع الدستور الجديد حيث حضي الدستور الجديد على الرضا والقبول من قبل معظم الاحزاب السياسية ولاسيما احزاب الكتلة الديمقراطية المعارضة واكدوا انهم يصوتون بنعم للدستور وكان ذلك مكسباً للحسن الثاني وتجديداً للثقة بين المؤسسة الملكية والاحزاب السياسية حيث جرى الاستفتاء في الثالث عشر من ايلول ١٩٩٦ وكانت نسبة التصويت بلغت حوالي ٨٢.٩٥ بالمئة وعدت احزاب المعارضة هذا الدستور بأنه اول دستور يلبي مطالب الشعب وبعدها صدر الأمر الملكي بتنفيذ الدستور المراجع [٢٢].

اعطى دستور ١٩٩٦ للملك صلاحية اعلان حالة الطوارئ ، فقد نصَّ الفصل(٣٥) من الدستور على((اذا تعرضت البلاد إلى تهديد سواء كان داخلي أو خارجي أو وقوع حدث يمكن ان يمس سير العمليات الدستورية فعلى الملك ان يعلن حالة الطوارئ بظهير ملكي ، بعد اخذ مشورة رئيس مجلس النواب والمستشارين ورئيس المجلس الدستوري))[٢٣].

جرت عدة تعديلات على دستور عام ١٩٩٦، كان من أبرزها هو استحداث نظام برلماني يتكون من قسمين، الأول: هو (مجلس النواب) الذي حدد قانونه التنظيمي بأن المجلس يتكون من(٣٢٥) عضواً يكون انتخابهم بالاقتراع العام المباشر لولاية برلمانية مدتها خمسة أعوام، ويتنافس المرشحون على (٣٢٥) مركزاً انتخابياً ولكلّ مركز مقعد نيابي واحد، ويفوز بذلك المقعد المرشح الذي يحصل على الاغلبية البسيطة من اصوات الناخبين، والثاني: هو (مجلس المستشارين) وحدد القانون التنظيمي الخاص به بأنه يتكون من (٢٧٠) عضواً، يكون انتخابهم بطريقة غير مباشرة من قبل هيئات انتخابية محلية وطنية لولاية مدتها تسعة أعوام، ويتم تجديد ثلث أعضاء مجلس المستشارين كل ثلاثة أعوام [٢٤].

ان التغييرات التي حدثت على دستور عام ١٩٩٦، شكّلت نقلة نوعية في مجال الاصلاح السياسي والدستوري في المغرب، في اطار عملية السير بالعملية الديمقراطية إلى آفاق جديدة لأنه جاء نتيجة للمطالب الحزبية ولاستمرار الحراك السياسي والشعبي الذي شهدته الحياة السياسية في المغرب، [٢٥].

استجاب التعديل الدستوري لبعض مطالب احزاب المعارضة وتجاهل عدد من المطالب الاخرى، الامر الذي دفع اعضاء تلك الاحزاب الى المطالبة بإجراء تعديلات اكثر عمقاً سمي (دستور الانضاج) أو (ميثاق شرف) نص على أنْ يُعّين الملك رئيس الحكومة من الحزب الفائز بالأغلبية، وذلك الامر هو الذي اسس لتطبيق حكومة التناوب التوافقي[٢٦].

ركز دستور عام١٩٩٦، على قضايا أساسية كانت تتمثل باحترام حقوق الانسان، وتوسيع صلاحيات سلطة البرلمان، والعمل على زيادة مساحة مشاركة الأحزاب السياسية والمجتمع المدني في الحياة السياسية، وقد تعرض التعديل إلى ثمانية وخمسين مادة لعل من أبرزها التأكيد على محورية دور الملك أمام السلطات الثلاث وزيادة أعضاء المجلس الدستوري[٢٧]، وتدعيم استقلالية القضاء، والاخذ بنظام المجلسين، واستحداث مجلس المستشارين، وتعزيز

مراقبة صرف الاموال العامة، وترقية المجلس الاعلى للحسابات لمستوى مؤسسة دستورية[٢٨].

حضي الدستور الجديد على الرضا والاقبال من قبل معظم الأحزاب السياسية المغربية فضلا عن أحزاب الكتلة الديمقراطية، ولاسيما حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، وحزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي، ومنظمة العمل الديمقراطي الشعبي، واكدوا بانهم يصوتون على الاستفتاء الدستوري بـ (نعم)[٢٩]، اذ أعلنت تلك الاحزاب بأنه أول دستور في المغرب حصل على تأييد غالبية ابناء المغرب [٣٠].

ان عملية التوافق من قبل الاحزاب السياسية حول الدستور يعد مكسباً لسياسة الملك الحسن الثاني مكنته من تجديد الثقة بين المؤسسة الملكية من جهة والأحزاب السياسية من جهة اخرى[٣١].

أذ أيدت معظم الاحزاب السياسية ما جاء به الفصل(١٩) من الدستور الذي نص على ان:((الملك امير المؤمنين والممثل الاسمي للأمة ورمز وحدتها ...))[٣٢].

جرى الاستفتاء الشعبي على دستور ١٩٩٦، في موعده المحدد في الثالث عشر من أيلول١٩٩٦، فكان عدد المسجلين هو(١٢,٣٥١,٨٧١) مليون ناخب، وعدد المصوتين هم (١٠,٣٤٥,٨٧١) مليون صوت، كانت نسبة المشاركة بحدود ٨٢,٩٥% ، وبعد ان لقى الدستور الرضى والاستحسان عند المواطنين صدر الامر الملكي بتنفيذ نص الدستور المراجع [٣٣].

يتبين لنا من خلال نسبة المشاركة في الاستفتاء على الدستور مدى التأييد الشعبي الكبير للخطوات التي كان يتخذها الحسن الثاني، ولاسيما في مجال التعديلات الدستورية التي تعد تحولاً ديمقراطيا جديداً تجسد بتأييد أحزاب المعارضة ومشاركتها في حملة الاستفتاء وهي بالمحصلة تأييد لسياسة الملك الحسن الثاني في توحيد ممنهج وعملي لمواقف الأحزاب السياسية وتجاوز الخلافات السياسية السابقة من اجل تحقيق عملية التحول الديمقراطي.

ثالثا: حكومة التناوب برئاسة عبد الرحمن اليوسفي ١٩٩٨:

نتيجة للتطورات التي حدثت في الساحة السياسية المغربية دعا الحسن الثاني إلى العدول عن فكرة التناوب على السلطة كطريق للإصلاح السياسي، من خلال

المرسوم الملكي الصادر في الحادي عشر من تشرين الثاني ١٩٩٥، لكنه ترك الباب مفتوحاً لإقامتها متى ما توفرت الاجواء المناسبة [٣٤].

كان لتطور المسألة الدستورية والاتفاق مع احزاب المعارضة لتأمين التداول السلمي للسلطة بعد اقرار دستور عام ١٩٩٦،اثر كبير في التطورات السياسية، اذ تم العمل على تحديث اجهزة الدولة ومؤسساتها لتكون مؤهلة لمواكبة التطورات التي قد تحدث في الساحة الداخلية والخارجية المغربية، وذلك ما دفع الحسن الثاني للتفكير بالحوار مرة اخرى مع احزاب المعارضة المغربية في محاولة لإرساء قواعد التداول السلمي على السلطة عن طريق الانتخابات، والمجيء بشخصيات سياسية جديدة تتولى رئاسة الحكومة، تحمل توجهات تختلف عن توجهات رؤساء الحكومات المغربية السابقة، من اجل تحديث سياسة الدولة، والولوج في مشاريع واتفاقيات وبناء علاقات جديدة يمكن لها النهوض بالمغرب [٣٥].

جرت الانتخابات التشريعية المغربية في الرابع عشر من تشرين الثاني ١٩٩٧، اذ كلّف الحسن الثاني عام ١٩٩٨، وزير المالية ادريس جطو[٣٦]، بإجراء لقاء مع الامين العام لحزب الاتحاد الاشتراكي عبدالرحمن اليوسفي لمناقشة الاوضاع السياسية والاقتصادية التي يمر بها المغرب، وقد تم اجراء ذلك اللقاء الذي دام بحدود اربع ساعات، نتج عنه استقبال الحسن الثاني لعبدالرحمن اليوسفي في الرابع من شباط ١٩٩٨، بقصر الرباط وكلّفه بتشكيل الحكومة[٣٧].

تحدث الحسن الثاني مع عبد الرحمن اليوسفي قائلا: ((انني اقدر فيك كفاءتك واخلاصك، واعرف جيداً منذ الاستقلال انك لا تركض وراء المناصب بل تنفر منها باستمرار، ولكننا مقبلون جميعاً على مرحلة تتطلب بذل الكثير من الجهد ... وانا على استعداد ان اضمن لك الاغلبية لمدة اربع سنوات، ولك ان تختار فريقك الحكومي كما تشاء ...))[٣٨].

أعلن حزب الاتحاد الدستوري بأن التناوب أمرٌ مفيدٌ وداعم لدولة الحق والقانون والديمقراطية[٣٩]، ولكن يجب أنْ تحدد اولاً قواعد العمل واحترامها ثم قبول نتائج صناديق الاقتراع وما تسفر عنه، وعبّرَ الاتحاد الدستوري عن رغبته في قيام انتخابات حرة ونزيهة بعيدة كل البعد عن التدخلات الداخلية والخارجية[٤٠].

وافقت أحزاب الكتلة الديمقراطية المشاركة في حكومة التناوب لعام ١٩٩٨، بعد أنْ رفضت ذلك الامر عام ١٩٩٢، نتيجة موقفها من عدد من الوزارات، التي تشكل عائقاً امام احزاب الكتلة من تحقيق برنامجها السياسي، وقد جرى الاعلان عن تشكيل حكومة التناوب المغربية برئاسة عبدالرحمن اليوسفي في الرابع عشر من آذار ١٩٩٨، ووصف الوزير الاول عبدالرحمن اليوسفي ذلك اليوم بأنه يوم تاريخي لتكريس خطة التناوب في البلاد(٤١).

ضمت حكومة اليوسفي تحالفاً من سبعة أحزاب سياسية مختلفة التوجهات والآراء، ولكن في الاخير اتفقت تلك الاحزاب على برنامج حكومي وشكلت حكومة برئاسة عبدالرحمن اليوسفي(٤٢)، وقد تمكنت احزاب المعارضة بذلك التحول ان تؤدي دوراً اساسياً في الساحة السياسية المغربية ، وتمكنت من مشاركة عدد من احزاب الائتلاف الحكومي السابق إلى جانبها، ووضعت يدها على العديد من قطاعات المجتمع مثل قطاع الاعلام، والنقابات الطلابية، واتحاد الطلاب وغيرها(٤٣).

تألفت حكومة عبد الرحمن اليوسفي من واحد واربعين وزيراً وكاتباً للدولة ،كان منها ست وزارات سيادية قام الحسن الثاني باختيار وزرائها (٤٤)، وبعد اعلان تشكيل حكومة التناوب اعلن حزب الاتحاد الدستوري بأنه يصطف ضمن احزاب المعارضة البرلمانية، إذ سجل الحزب على حكومة اليوسفي عدد من الملاحظات التي يجب الوقوف عندها، فضلا عن اعادة النظر في الكثير من القضايا(٤٥)، وعلى الرغم من التنوع الموجود في الفئات العمرية(الشباب والناشئين) والوجوه الجديدة لحكومة اليوسفي، ألاّ إنها اتهمت من قبل بعض الاحزاب المعارضة بقلة الالتئام وعدم التجانس، وذلك يرجع لأنها قد تم تشكيلها من سبعة احزاب، وانها ضمت واحد واربعين عضواً (٤٦).

يتضح مما سبق، بأن حكومة عبد الرحمن اليوسفي كانت واحدةً من أكبر الحكومات التي مرت على تاريخ المغرب الحديث، إذ ضمت واحد واربعون وزيراً وكاتباً للدولة وانها جاءت نتيجة للأزمات التي عاشها المغرب مماجعل الحسن الثاني يلجئ الى المعارضة واقناعها بكل السبل لمعالجة الاوضاع المتدهورة على جميع الاصعدة وكانت لها انجازات عديدة وانقاذ الاوضاع في المملكة المغربية.

الخاتمة:

١-تمكن الحسن الثاني من ان يجعل مؤسسته كملكية حاكمة تستند الى خلفية تاريخية ونضالية فضلا عن الشرعية الدينية، اذ كان يحمل من خلالها لقب امير المؤمنين.

٢- لم يسمح الحسن الثاني لأي جماعة ان تتقوى على الأخرى، أو هيمنة واحدة منها على البقية، مع عدم قبول انسحاب او زوال جماعة وان كانت معارضة له، كما انه لا يربط مصيره مع مصير اي من الجماعات او يتبنى برامجها وأهدافها.

٣-اهتم الحسن الثاني بإرساء قاعدة ديمقراطية في المملكة المغربية من خلال تشجيعه اجراء انتخابات برلمانية وتشريعية في البلاد واقرار دستور، وحرص على استقطاب الاحزاب المعارضة وتشكيل حكومة تناوب، واعطاء منصب الوزير الاول ولأول مرة لشخصية معارضة بعد ان تمكن الحسن الثاني من احتوائها.

٤- كان الحسن الثاني يؤمن ان المؤسسة الملكية في المغرب يجب ان تضطلع بدور مهيمن في ادارة دفة البلاد، اذ كان مفهوم ممارسة الحسن الثاني للحكم يقوم على اساس ملكية حاكمة يسود فيها الملك ويحكم، ولاوجود لفصل السلطات على مستواه، بل ان كل السلطات يجب ان تنبثق منه وهو الذي يقوم بتفويضها.

Abstract

King Hassan II Attiude on the political Developments in Morroco 1993-1998

Saif Hussain Ali Al Jumaili, Prof. Dr. Ahmed Majed Abdul Razzaq

University of Diyala / College of Education for Human Sciences

(A research drawn from M.A. Thesis)

Keywords: King Hassan II, Morocco, Policy.

The political reformation process is an objective need which its interest has increased with what the Moroccan Kingdom faced from complicated and varied interior and exterior challenges. Especially, in the 19th of the 20th century when the democratic party demanded political reformation, and King Hassan II reacted with the democratic reformation process. King Hassan II suggested the idea of rotation on power in his speech when opening the Council of Representatives in 8th October, 1993. At the 5th December, 1995 talks have been concerning the formation of a rotation government under the leadership of Protestors but if failed. Then King Hassan II adopted the choice of constitutional reformation when he declared it in the 20th August, 1995. The Democratic Parties have given a memorandum to King Hassan in 1996 in the context of

achieving constitutional reformation. The demands contained supporting Parliament live and the legislative Moroccan elections were done in 14th November, 1997, as result King Hassan II appointed the Ministry of Finance Idress Jatto in conducting meetings with the General Secretary of Union of Socialist Party Abdul Rahman Al-Youssife resulting the reception of the King in 4th February, 1998 at the Al-Rabat Palace for Abdul Rahman Al-Youssife and assigned him in forming the government. The declaration of forming the Moroccan Rotation Government was announced at 14th March, 1998 .

الهوامش

(١) بيرنابي لوبيس كارسيا ، الانتخابات المغربية منذ عام ١٩٦٠ حتى الان، ترجمة : بديعة الخرازي، مطبعة النجاح الجديدة ، الدار البيضاء، ٢٠٠٩، ص ٩٢.

(٢) الكتلة الديمقراطية: مجموعة من الاحزاب المغربية المعارضة لسياسة الحكومة والمطالبة بالاصلاحات وهي كلأ من حزب الاستقلال والاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية ، وحزب التقدم والاشتراكية ومنظمة العمل الديمقراطي: للمزيد ينظر: الحسن اللحية ، مسارات النخب السياسية بالمغرب – دراسة في النخبة والانتخابات والنقابة، افريقيا الشرق، المغرب، ١٩٩٨، ص ٣٦.

(٣) حسن قرنفل، النخبة السياسية والسلطة – مقارنة سوسيولوجيا للانتخابات التشريعية في المغرب، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، ١٩٩٧، ص ١٦٦.

(٤) الحسن اللحية ، المصدر السابق، ص ٤٣.

(٥)محمد اليازغي:سياسي مغربي ولد في مدينة فاس في ٢٨ سبتمر ١٩٣٥، وانهى تعليمه الابتدائي فيها، ثم انتقل الى الرباط واكمل تعليمه الثانوي فيها أنخرط في العمل السياسي في وقت مبكر من حياته، حيث شارك في حزب الاستقلال عام ١٩٥٤، ومن ثم الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية ، تقلد عدة مناصب منها ميزانية التجهيز بوزارة المالية في عهد حكومة عبد الله ابراهيم.للمزيد ينظر: شبكة المعلومات الدولية – الانترنت ، خطابات الحسن الثاني ١٩٨٨-١٩٩٩ ،https//archive.org/details/furkak.com.

(٦) مقتبس من: خطاب جلالة الملك الحسن الثاني بمناسبة عيد العرش ، خطب وندوات صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني ، المملكة المغربية ، نشر وزارة الاعلام، مطابع الانباء ، الرباط ، اذار ١٩٩٢-١٩٩٤، ص٣٢.

(٧) حسن قرنفل، المصدر السابق، ص ١٦٩.

(٨) **المهدي بن بركة:** ولد في الرباط عام ١٩٢٠، وكان من السياسيين المغاربة، واكبر معارض للحسن الثاني، وزعيم حركة العالم الثالث والوحدة الأفريقية، تم اغتياله من قبل جهاز الموساد الاسرائيلي عام ١٩٦٥. للمزيد من التفاصيل ينظر: صحيفة دنيا الوطن الالكترونية، كيف اغتال الموساد المعارض المغربي المهدي بن بركة، شبكة المعلومات الدولية – الانترنت، http:// www.alwatanvoice.com،

(٩) حسن قرنفل، المصدر السابق، ص ١٧٢.

([١٠]) سراب جبار خورشيد ، المغرب مملكة بواجهات متعددة ، دار كتاب للنشر والتوزيع ، القاهرة، ٢٠١٥، ص ٢٠١.

([١١]) **التناوب:** لغة يعني التداول أو التعاقب على أشياء وفي ميادين ومجالات مختلفة وفي الفقه الدستوري يعرف التناوب بأنه انتقال السلطة من الأغلبية للمعارضة حسب قواعد دستورية محددة، وسياسيا يعني التعاقب على ممارسة السلطة أي انتقال السلطة من تحالف سياسي لأخر في إطار احترام المؤسسات الدستورية والسياسية الأخرى. للمزيد من التفاصيل ينظر: أمينة المسعودي، هوامش التغيير السياسي في المغرب، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ٢٠١١، ص ٣١.

([١٢]) سراب جبار خورشيد ، المصدر السابق، ٢٠٦.

([١٣]) عبد السلام البكاري، دليل تاريخ الاحداث وتعاقب الحكومات بالمغرب ١٩٥٥ – ٢٠٠١ مع نصوص الدساتير والظهائر وتأليف الحكومات وتعيين أو إعفاء الوزراء، مطبعة بني ازناس ، الولجة، ٢٠٠٢، ص ١٥٧.

([١٤])عبد الكريم الخطيبي، التناوب والاحزاب السياسية، ترجمة: عزالدين الكتاني الادريسي، منشورات عكاظ، الرباط، ١٩٩٩، ص ٢١١.

([١٥]) ادريس البصري : ولد بضاحية مدينة سطات وسط المغرب عام ١٩٣٨، تلقى تعليمه الابتدائي والثانوي فيها ، التحق بسلك الشرطة ، اكمل الماجستير عام ١٩٧٥، ثم الدكتوراه عام ١٩٨٧، كان وزيراً للداخلية للفترة ١٩٧٩–١٩٩٩، ارتبط اسمه بسنوات الرصاص ، اقاله الملك محمد الخامس عام ١٩٩٩، توفي بمرض السرطان سنة ٢٠٠٧:للمزيد ينظر: عبد الهادي مزراري ، الحسن الثاني رجل اشكاليات القرن، دار الافاق الجديدة ، المغرب ، ١٩٩٩، ص ١٧٨؛ ادريس البصري ، موسوعة الجزيرة نت ٢٨ تموز ٢٠١٥، شبكة المعلومات الدولية الانترنت http://www.algzeera.net

([١٦]) عبد الكريم الخطيبي، المصدر السابق، ص٢١٢.

([١٧]) الخطب الملكية، خطاب الملك الحسن الثاني بمناسبة افتتاح السنة التشريعية ١٩٩٥ – ١٩٩٦في ١٣ تشرين الاول١٩٩٥، شبكة المعلومات الدولية، الموقع: www.chambredesrepresentants.ma/ar/%d8d%84%9d%7a%8http.

([١٨]) ايريك لوران، الحسن الثاني ملك المغرب – التحدي، ط٢، المطبعة الملكية ، المغرب، ١٩٨٣، ص ٧٤.

([١٩]) الحسن اللحية، المصدر السابق، ص ١٠.

([٢٠]) جريدة النهج الديمقراطي، العدد ١١، الدار البيضاء، ٢٠ حزيران ١٩٩٧.

([٢١]) تعد مسألة الاستفتاء من بين اهم مظاهر الديمقراطية التي اتبعها الحسن الثاني، اذ حظي الاستفتاء بأهمية خاصة في الدستور المغربي ،اذ انه عن طريق الاستفتاء تمارس الامة سيادتها بصورة مباشرة، وقد تم اللجوء الى الاستفتاء لغاية عام ١٩٩٦ تسع مرات، ففي عام ١٩٦٢ تم الاستفتاء على الدستور

المغربي الاول وفي عام ١٩٧٠ اجري الاستفتاء على الدستور المغربي الثاني، وفي عام ١٩٧٢، تم الاستفتاء على الدستور المغربي الثالث ،وفي عام ١٩٨٠، استفتيت الامة بخصوص تعديل الفصل (٢١) من الدستور المتعلق بسن رشد الملك، وفي نفس العام جرى استفتاء بشأن تعديل الفصلين ٤٣و٩٥ من الدستور، وفي عام ١٩٨٩،جرى الاستفتاء حول تمديد فترة امتداد مجلس النواب مدة عامين اخرين، وفي عام ١٩٩٢، استفتي ابناء المغرب حول الدستور المراجع ، وفي عام ١٩٩٥،جرى الاستفتاء حول مشروع مراجعة الفصل ٤٩ من الدستور، وفي الثالث عشر من ايلول ١٩٩٦، جرى الاستفتاء حول مشروع مراجع الدستور الذي نص على ان البرلمان يتكون من مجلسين. للمزيد من التفاصيل حول الاستفتاء. ينظر:عبد اللطيف بلبشير، اطلس الحسن الثاني الملك المجاهد ١٩٢٩-١٩٩٩، ط٢، المغرب،١٩٩١، ص ٨٠.

[٢٢] محمود صالح الكروي، التجربة البرلمانية المغربية السادسة رصد وتحليل ، مجلة سياسات عربية ، العدد١١ ، تشرين الاول ٢٠١٤، ص ١٤.

[٢٣] مقتبس من: عبد النبي كياس، توزيع السلطات في النظام السياسي المغربي على ضوء دستور ١٩٩٦، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة محمد الخامس، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، الرباط ، ٢٠١١، ص ٥٥.

[٢٤] محمد فرتات، نصوص ووثائق مجلس النواب ومجلس المستشارين، المغرب، ١٩٩٧،ص ١٤١.

[٢٥] احمد التهامي عبدالحي، التعديلات الدستورية واثارها على المسار الديمقراطي في المغرب، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٢٧، القاهرة، كانون الثاني ١٩٩٧، ص ١٨٦؛ ابراهيم اسعيدي، التطور الدستوري بالمغرب وافاق الاصلاح السياسي، مجلة قضايا دولية، باكستان ، العدد ٣٥٢ ، ٣٠ ايلول ١٩٩٦،ص١١٣.

[٢٦] التناوب التوافقي : يقصد به التناوب الذي لم يكن مفروض عن طريق انتخابات او تحالفات حزبية ، بل نتيجة الاتفاق بين الملك الحسن الثاني (الملك لكل السلطات) والمعارضة التاريخية في المغرب متمثلة بحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية الذي يمثل القسم الاكبر من القوى التي ناضلت من اجل الاستقلال وعودة الملك محمد الخامس لحكم البلاد:للمزيد ينظر: تقرير المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي ١٩٩٦، القاهرة، مطبعة الأمين، ١٩٩٧، ص٣٨٩.؛جريدة الاتحاد الاشتراكي ٢٠٠٨/١/٢٧ على الموقع الالكتروني:http//www.alittihad.press.ma/affdetail.asp

[٢٧] **المجلس الدستوري:** استحدث في المغرب عند صدور اول دستور مغربي عام ١٩٦٢، وكان يعرف بالغرفة الدستورية، وعلى اثر انبثاق الدستور المراجع لعام١٩٩٢، طرأ على الغرفة الدستورية تغيرات عدة منها تغير اسمها إلى المجلس الدستوري، الذي كان يضم ٨ أعضاء، ٤ منهم فضلاً عن رئيس المجلس يتم تعيينهم من قبل الملك، والاربعة الآخرون يتولى رئيس مجلس النواب تعيينهم ولمدة ٦ اعوام، ومع صدور دستور عام ١٩٩٦ تم زيادة اعضاء المجلس إلى ١٢ عضواً ٦ منهم يعينهم الملك لمدة ٩ اعوام،

و٣ اعضاء يعينهم رئيس مجلس النواب، و٣ اعضاء يتم تعيينهم من قبل رئيس مجلس المستشارين لمدة ٩ اعوام، على أنْ يتَّم تجديد ثلث أعضاء المجلس كل ٣ اعوام، ويتولى الملك مهمة اختيار رئيس المجلس، ومنح دستور ١٩٩٦ المجلس الدستوري صلاحية الرقابة على دستورية القوانين، والنظر في صحة انتخاب أعضاء البرلمان، ومراقبة عمليات الاستفتاء واعلان النتائج. للمزيد من التفاصيل ينظر: اسراء محمود بدر علي، المجلس الدستوري ودوره في الرقابة على دستورية القوانين، مجلة الكوفة ، العدد ١٣، الكوفة، ٢٠١٥، ص ٢٠١ – ٢٠٦.

(٢٨) المنظمة العربية لحقوق الانسان، تقرير عن حالة حقوق الانسان في الوطن العربي ١٩٩٧، القاهرة، ١٩٩٧، ص ٢٢٠.

(٢٩) جريدة ليموند (Lemond)، بلد يبحث عن التغيرات منذ عشرين سنة، باريس، ٧ شباط ١٩٩٨، ص ٢.

(٣٠) عبد اللطيف حسني، الاحزاب سليلة الحركة الوطنية، مجلة وجهة نظر، الرباط ، العدد ٣٦، ٢٠٠٨ ، ص ١١.

(٣١) بيرنابي لوبيس كارسيا، المصدر السابق ، ص ٢٦٥ – ٢٦٦ .

(٣٢) مقتبس من : مذكرة حزب الاتحاد الدستوري لمراجعة دستور ١٩٩٦، شبكة المعلومات الدولية، الموقع:.www.addoustour.net/ar/news-view-57.html.3-3-2018

(٣٣) ملكية الصروح، القانون الدستوري، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ١٩٩٨،ص ١٧١؛ ابراهيم اسعيدي، المصدر السابق، ص ١٣.

(٣٤) الخطب الملكية، خطاب الملك الحسن الثاني بمناسبة افتتاح السنة التشريعية ١٩٩٥ – ١٩٩٦ في ١٣ تشرين الاول١٩٩٥، شبكة المعلومات الدولية، الموقع: .www.chambredesrepresentants.ma/ar/%d8d%84%9d%7a%8http

(٣٥) جان بيرتوكوا، الحسن الثاني يضع المغرب على طريق التعاقب السياسي، جريدة Lemond، باريس، ٧ شباط ١٩٩٨، ص٢.

(٣٦) **ادريس جطو**: ولد بمدينة الجديدة المغربية عام ١٩٦٦،حصل على بكلوريوس العلوم الفيزيائية والكيمياوية من جامعة محمد الخامس بالرباط ، رجل أعمال وسياسي مغربي، تولى عدداً من المناصب في الحكومة المغربية اهمها: وزيراً للتجارة والصناعة عام ١٩٩٣، ووزيراً للتجارة الخارجية عام ١٩٩٤، ووزيراً للمالية عام ١٩٩٧، ترك الحياة السياسية عام ١٩٩٨، وعاد اليها عام ٢٠٠١ ،عندما كلفة الملك محمد السادس ترأس المكتب الشريف للفوسفات الذي تملكه الدولة، واصبح بعد ذلك وزيراً للداخلية، وفي عام ٢٠٠٢، تم تعينه وزيراً أولاَ. للمزيد من التفاصيل ينظر: https://www.marefa.org

[٣٧] محمود صالح الكروي، المغرب والسكتة القلبية – امتحان إرادة وصناعة التاريخ، مجلة النور، ٨ اب ٢٠١١، شبكة المعلومات الدولية– الانترنت، تاريخ الدخول في ٥ تشرين الثاني ٢٠١٨، الموقع : http://www.alnoor.se/article

[٣٨] مقتبس من: امبارك بودرقة ،عبدالرحمن اليوسفي احاديث في ما جرى ــ شذرات من سيرتي كما رويتها لبودرقة ،ج١، دار النشر المغربية، الدار البيضاء، شباط ٢٠١٨ ، ص ١٨٢.

[٣٩] خديجة بلفتوح مكوار، منظمة المرأة الدستورية– محطات نضالية ، منشورات الاتحاد الدستوري، الدار البيضاء ، ٢٠٠٦، ص ٢٩٢.

[٤٠] محمد اليازغي، البديل الديمقراطي من المعارضة إلى التناوب، مطبعة دار النشر المغربية، الدار البيضاء، ٢٠٠٧، ص١٧؛ جريدة رسالة الامة، الدار البيضاء ، العدد٤٧٤٦، ٦ ايار١٩٩٨، ص٣.

[٤١] عبد الاله بلقزيز، جدليات الصراع والتوافق في المغرب–نحو اعادة كتابة تاريخنا السياسي المعاصر، مجلة المستقبل العربي، بيروت ، العدد ٣١٨ ، ٢٨ اب ٢٠٠٥، ص ١٣٦.

[٤٢] حسن طارق، السياسة الانتخابية بالمغرب – الاشكالية والتحولات، مجلة مسالك، العدد ٧، المغرب، ٢٠٠٧، ص ٥٩؛ محمود صالح الكروي وعبدالوهاب عبدالعزيز محمود ابو خمرة ، دور الحسن الثاني في الاصلاح السياسي والدستوري بالمغرب ١٩٩٣–١٩٩٩، ص ١٢٧.

[٤٣] جريدة الاتحاد الاشتراكي، الدار البيضاء، العدد ٦٢٧٠، ١٥اذار١٩٩٨.

[٤٤] عبدالكريم لاني، المعارضة السياسة والتحول الديمقراطي، رسالة ماجستير(غير منشورة)، جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٣، ص ٣٢٢؛ احمد جزولي، الاحزاب السياسية المغربية بين عهدين – ادوات السلطة في مجتمع التغيير، ط٢، مطبعة ميثاق المغرب، الرباط، ٢٠٠٤، ص٤٢.

[٤٥] محود صالح الكروي وعبد الوهاب عبد العزيز محمود ابو خمرة ، دور الملك الحسن الثاني في الاصلاح السياسي والدستوري بالمغرب١٩٩٣–١٩٩٩ ، ص ١٤٠.

[٤٦] جريدة الاتحاد الاشتراكي، الدار البيضاء ، العدد٦٢٧٠، ١٥ اذار ١٩٩٨؛ بيرنابي لوبيس كارسيا، المصدر السابق، ص٢٩٦.